تعزيز التنمية المستدامة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات المسلحة: العراق انموذجا

"Promoting sustainable development in Arab countries affected by armed conflicts: Iraq as a model"

المدرس المساعد حوراء حسن لفته طالبة الدكتوراه/ جامعة قم الحكومية / كلية الحقوق

الدكتور احمد رضا توحیدی / الاستاد وعضو هيئة التدريس / قسم القانون الدولي كلية الحقوق جامعة قم

Ar.tohidi@qom.ac.ir

hawraa.hassan@qu.edu.iq

ملخص البحث:

ان انجاز التنمية المستدامة يتطلب تقليص حجم طلب المجتمع على موارد الارض وزيادة حجم الموارد ، كل ذلك في سبيل تقليص الفجوة بين العرض والطلب الى حد معقول ، ان هذه العملية الهادفة الى التوحيد التدريجي من الموارد والمعروض منها المتجددة وغير المتجددة من الحياة الانسانية هي التي تحدد افاق التنمية المستدامة ، لكن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات منها ما يتعلق بالنزعات المسلحة ، وتتزايد التحديات في الدول المتأثرة بالنزاع، أذ أنّ النزاعات تلحق أضرراً جسيمة بصحة المواطنين ورفاههم، وتقوّض النمو الاقتصادي والنظم السياسية وحقوق الإنسان. وفي المنطقة العربية – العراق انموذجاً – تؤدي النزاعات إلى خسارات فادحة على صعيد التنمية. لذا جاءت هذه الدراسة للنظر في النزاعات التي طال أمدها في العراق وتحسب آثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية. وتبحث في العلاقة المعقدة بين متغيّرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية. كما تشير إلى التحديات العاتية التي تؤثر على المسيرة التنموية في المنطقة ، وتؤكد الدراسة أنّ تلك الأضرار والتحديات تُلقي أعباءً ثقيلة على الحكومات التي باتت تعجز، أكثر فأكثر، عن إيجاد فرص عمل للشباب ومنحهم مقوّمات الحياة الكريمة. ورغم عدم توافر ما يلزم من إحصاءات لتبيان أثر ارتفاع معدلات البطالة على النزاعات، تؤكد هذه الدراسة أن لتفشّي البطالة وشحّ الفرص المتاحة للشباب دوراً مباشراً في زيادة حدّة هذه النزاعات في العراق.**الكلمات المفتاحية:** التنمية المستدامة – النزاعات المسلحة– مبادئ التنمية– تحديات التنمية– نزاعات مسلحة.

المقدمة :

ان مفهوم التنمية المستدامة شامل يرتبط باستمرارية الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية والمؤسسية والبيئية للمجتمع، حيث تُمكّنُ التنمية المستدامة المجتمع وأفراده ومؤسساته من تلبية احتياجاتهم والتعبير عن وجودهم الفعلي في الوقت الحالي مع حفظ التنوع الحيوي والحفاظ على النظم الإيكولوجية والعمل على استمرارية واستدامة العلاقات الإيجابية بين النظام البشري والنظام الحيوي حتى لا يتم الجور على حقوق الأجيال القادمة في العيش بحياة كريمة، كما يحمل هذا المفهوم للتنمية المستدامة ضرورة مواجهة العالم لمخاطر التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية وكذلك المساواة والعدل الاجتماعي.ولابد من الاعتراف أن الأوضاع البيئية في العراق قد تأثرت بشكل مباشر بعدة عوامل، بعضها كان يعود للأوضاع الناجمة عن العوامل الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية ، و بعضها الآخر للسياسات الاقتصادية المتبعة ، فمن جانب تأثير العوامل الطبيعية ، فان تناقص مصادر المياه المتجددة ، و الاستنزاف السريع للموارد ، و تدهور نوعية مياه الشرب ، و تفاقم مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي و الصناعي الملوث في المجاري المائية، و تدني كفاءة استخدام المياه في الزراعة ، و تزايد التصحر ، و الكثافة السكانية ، و انتشار الوحدات السكانية العشوائية كلها عوامل أسهمت في تدهور البيئة في العراق ، بالإضافة إلى ذلك فان النزاعات مع الدول المجاورة حول التقاسم المشترك لمياه الأنهار ، و مخلفات الحروب التي عانى منها العراق منذ الثمانينات القرن العشرين و حتى مطلع الألفية الثانية أدت إلى تدهور الأوضاع البيئية في العراق و سرعة استنزاف الموارد و عدم فاعلية برامج مكافحة التلوث . أما من جانب السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق فان غالبيتها كانت تعاني من التعثر وتصطدم في النهاية بنتائج غير مرضية، وذلك لكون غالبيتها كانت ارتجالية وغير مدروسة وغير متلائمة مع الواقع الاقتصادي والبيئي العراقي، كما إنها كانت رهينة الظروف السياسية فتأثرت سلبا بها. ولا يخفى على الجميع أن العراق لازال يخطو خطواته الثقيلة، في سعيه الحثيث نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة، وإن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق أوجدتها ظروف مختلفة كانت سببا وراء تراجع المؤشرات الخاصة بهذه التنمية.لذلك فأن الهدف من هذه الدراسة التعرف على واقع حال مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، بغية الإلمام بالصورة الحقيقية التي يعيشها الإنسان العراقي الذي من المفترض أن يكون غاية التنمية ووسيلتها. ويفترض إن استمرار مؤشرات التنمية المستدامة بالتراجع في العراق، يعني عدم القدرة في إحداث طفرة نوعية في حياة الإنسان العراقي في الأمد القريب. إن الظروف غير الجيدة التي يمر بها العراق نتيجة النزاعات المسلحة، قد أفضت إلى جملة من الإشكالات في عموم مفاصل حياته، و ديمومة هذه الظروف كان يعني باستمرار تدعيم المزيد من المشاكل التي تتصل بالحياة اليومية للإنسان العراقي، مما قلل و ربما سيقلل من فرص استفادته من الخدمات و المنافع التي تعد حق مشروع له ، شانه في ذلك شان أي إنسان يعيش على الكرة الأرضية.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي: التنمية المستدامة

تتعدد تعريفات التنمية المستديمة، فهناك أكثر من تعريف لهذا النوع من التنمية، ولكن اللافت للنظر أنه ليس بالضرورة أن تستخدم هذه التعريفات بشكل صحيح في جميع الأحوال، وعموماً ورد مفهوم التنمية المستديمة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام

١٩٨٧م، وعرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم"(١). وعرّف قاموس ويبستر هذه التنمية على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئياً أو كلياً(٢). وعرفها وليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة(٣)وفي ظل تلك التعريفات يمكن القول إن التنمية المستديمة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة وهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية استغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الاستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، ويجب أن يكون هذا الاستغلال بطرق وأساليب لا تفضي إلى إنتاج نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها وتحويلها وتمثيلها، على اعتبار أن مستقبل السكان وأمنهم في أي منطقة في العالم مرهون بمدى صحة البيئة التي يعيشون فيها، وهنا تبرز أهمية التنمية المستديمة للأجيال الحالية والمستقبلية في ظل ظروف الموازنة بين معدلات الاستهلاك والموارد المتجددة دون إلحاق الأذى بالبيئة، وفي هذا الصدد فإن أحد أهم إنجازات مؤتمر عام ١٩٩٤م للسكان والتنمية يتمثل في توسيع مفهوم التنمية من مجاله الاقتصادي الضيق إلى مفهوم واسع شامل لنوعية الحياة سواء في الحاضر أو المستقبل(٤) واللافت للنظر أن الكثير من الناس بمن فيهم بعض المتخصصين والباحثين يفترض أن التنمية المستديمة ظهرت كرد فعل للمشكلات البيئية الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها نتيجة سياسات واستراتيجيات التنمية المطبقة، ومع أن هذا إلى حد ما صحيح ويشكل جزءاً من مفهوم التنمية المستديمة إلا أنه لا يعكس محتوى المفهوم كاملاً فالأوضاع البيئية في أي منطقة ليست فقط نتائج ولا يمكن التعامل معها كذلك بمعزل عن أسبابها الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك كشفت التنمية المستديمة ممثلة بما تطرحه وتعالجه من قضايا بيئية قائمة في أنحاء العالم عن خلل كبير في السياسات والاستراتيجيات التنموية المطبقة وفي كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ودون استثناء، وأصبحت هذه المشكلات البيئية أسبابا رئيسة لتدني مؤشرات التنمية، وهذا ما تؤكده اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة في تقريرها حيث تقول: "إن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة(٥)، وبالتالي فالقضية ليست مجرد وجود مشكلات بيئية يواجهها العالم كما يتصور الكثيرون بقدر ما هي قضية مرتبطة بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في مناطق العالم المختلفة والتي اصطلح على تسميتها في الأدب التنموي الحديث باسم ظروف التنمية، ذلك أن الحديث عن وقف التدهور البيئي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية من خلال استغلالها بشكل عقلاني(٦) يتطلب معرفة تفصيلية بالابعاد التنموية الأخرى(٧)وفي نظم التخطيط السائدة في معظم دول العالم فإن هذه الأبعاد يقررها صناع القرار من سياسيين وإداريين، بغض النظر عن البعد البيئي في أغلب الأحوال، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث آثار ومشكلات بيئية سالبة مختلفة في أنواعها ودرجات خطورتها. والاستغلال العقلاني للموارد يعتمد بشكل رئيس ليس فقط على الابعاد البيئية للمنطقة المستهدفة بالتنمية وإنما أيضا على ظروف التنمية الأخرى وهي(٨): (الوضع السياسي والاقتصادي القائم،المستوى التكنولوجي السائد ، تركيب وتنظيم المجتمع، القيم والعادات والتقاليد السائدة،الطاقة الفكرية في المجتمع). وفي ضوء ما سبق فإن اقتصار بعض الباحثين على الجوانب البيئية عند مناقشة مفهوم التنمية المستديمة يعتبر اختزالاً مشوهاً لهذا المفهوم، فالكثير من أنواع التنمية تستنزف الموارد الطبيعية، وهذا الاستنزاف يمكن أن يقود إلى فشل عملية التنمية نفسها لذلك لا بد أن تعالج المشاكل البيئية من خلال منظور واسع يشمل الأسباب الكامنة وراء أوضاع الفقر واللامساواة في كل منطقة في العالم(٩).

على الرغم من الاتفاق على أن الأبعاد االساسية للتنمية المستدامة، تشمل البيئية والأقتصادية والأجتماعية وأنها مترابطة ومتشابكة إلا أن النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة ومنهجية البحث وخلفية التحليل من حيث التخصص العلمي، ولهذا سيكون تركيزنا في هذا البحث على أهمية حماية البيئة الطبيعة.

مبادئ التنمية: تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد، وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فإنه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فإن المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي المستدام وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستديمة والتي تشكل ركيزة من التنمية المستدامة في بعدها البيئي ومحتواها وهذه المبادئ هي:

١- **مبدأ الادماج:** يستدل من المبدأ الرابع لاعلان ريو لعام ١٩٩٢، الذي يؤكد على انه لتحقيق التنمية المستدامة يجب ان يكون حماية البيئة جزءً لا يتجزء من عملية التنمية، ولا يمكن النظر اليها بمعزل عنها[١٠].أي ادماج الاعتبارات البيئية في السياسات التنموية.

٢- **مبدأ المسؤليات المشتركة ولكن المتباينة:** يستنبط من المبدأ السابع لاعلان ريو ١٩٩٢، الذي يؤكد تعاون الدول في حفظ وحماية واستعادة النظام الايكولوجي للأرض، وانه بالنظر الى المساهمات المختلفة في التدهور العالمي للبيئة، يقع على عاتق الدول مسؤوليات مشتركة وان كانت متباينة، وفقا لمستوى اسهام كل دولة في هذا التدهور ووفقا لقدرة كل منها على معالجته[١١].

٣- **مبدأ التعاون في بناء وتعزي القدرات:** يستمد جوهره من المبادئ (السادس والتاسع والحادي عشر) من اعلان ريو، فالمبدأ السادس يضع وضعا خاصا للبلدان النامية بالنظر الى احتياجاتها الخاصة[١٢]، ويبين المبدأ التاسع مضمون هذا التعاون لتعزيز وبناء القدرات من خلال التعاون في نقل التكنلوجيا والمعاوف العلمية وتطويرها[١٣]، اما المبدأ (١١) فيتناول سن تشريعات فعالة واعتماد قواعد ومعايير ايكولوجية واهداف واولويات تعكس الوضع البيئي والانمائي لكل بلد[١٤].

٤- **مبدأ المشاركة الشعبية:** التنمية المستديمة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصاً في مجال تخطيط التنمية المستديمة ووضع السياسات وتنفيذها،.ويستمد هذا المبدأ أساسه من ديباجة اعلان ريو ومن مبادئه(السابع والعشون والواحد والعشرون والاثنان وعشرون)[١٥]، حيث أوردت ديباجة الإعلان ان الهدف منه هو إقامة شراكة عالمية جديدة ومنصفة عن طريق إيجاد مستويات جديدة للتعاون بين الدول وقطاعات المجتمع الرئيسية والشعوب، وجدد تأكيده على هذه الإرادة في مبادءه الأخرى[١٦]، من خلال ضمان مشاركة المرآة[١٧] وتعبئة الشباب[١٨] ، كما اكد على الدور الحيوي للسكان الأصليين ومجتمعاتهم المحلية الأخرى لما يملكونه من معارف وممارسات تقليدية، ومن ثم ينبغي على الدول ان تمكنهم من المشاركة بفعالية في تحقيق التنمية[١٩].

بالإضافة الى ان تحقيق التنمية المستدامة يقضي تطبيق مبادى أساسية أخرى والعمل على توحيدها ومواصلة تطويرها[٢٠].

المبحث الثاني: التنمية المستدامة والعنف (النزاعات المسلحة) في البلدان العربية : العراق انموذجا

أن المنطقة العربية تعاني من معوقات لتحقيق التنمية المستدامة، من اهم هذه المعوقات[٢١]:-

١- مشاكل الفقر في اغلب الدول العربية، التي ازدادت حدة مع ارتفاع عدد السكان، والبطالة والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

٢- التغير المناخي وانخفاض معدلات الامطار مع ارتفاع درجة الحرارة التي تسببت بازدياد التصحر وانتشار ظاهرة الجفاف.

٣- سوء استغلال الوارد الطبيعية خاصة المياه.

٤- ضعف الامكانيات المؤسساتية والبحثية مما أدى الى عدم مواكبتها التطور العلمي والتقني.

٥- الجانب الاجتماعي المتمثل بالهجرة من الريف الى المدينة وازدياد ظاهرة العشوائيات مما سبب مشاكل في انظمة التوازن الحيوي تراكمت على اثرها النفايات وسوء خدمات الصرف الصحي مما سبب تلوث الهواء.

٦- غياب الاستقرار الأمني والسياسي في اغلب الدول العربية، شكل اهم عائق امام برامج التنمية.

العراق كجزء من دول المنطقة العربية يعاني من المعوقات المذكورة أعلاه، الى جانب تفاقم مشكلة ندرة المياه والتلوث البيئي وازدياد ظاهرة البطالة ، الا ان الحروب والنزاعات وما نتج عنها من تدهور الأوضاع الأمنية تعد من الأسباب الرئيسية لتدهور الأوضاع البيئية والمعيشية، لقد افرزت هذه الحروب مجموعة ضخمة من المشكلات التي هددت ولا زالت تهدد مستقبل التنمية المستدامة في المجتمع العراقي[٢٢].

يعتبر السلام والاستقرار أحد اساسات تحقيق التنمية المستدامة ويستحيل تحقيق جميع الأهداف الأخرى في غياب السلام، اذ تؤدي النزاعات، الى التهجير القسري، وسوء التغذية، والافتقار إلى التعليم، وانتشار الخسائر في الأرواح، والدمار المادي الواسع النطاق، والى خلق تحديات مزمنة للتنمية المستدامة وعدم الاستقرار على المدى الطويل، في كل الأحوال فان النزاعات ذات اثر سلبي على حقيق اهداف التنمية المستدامة. في العراق أدى توجيه الموارد نحو مواجهة الارهاب إلى تدهور البنية التحتية وعرقلة الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في تحقيق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة، كما ساهمت الحاجة الملحة للاحتياجات القصيرة الأمد استجابة للنزاعات، باستمرار الاعتماد على القطاعات الاقتصادية التقليدية، مثل النفط، للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وتلبية الاحتياجات العاجلة للسكان، ما أدى إلى تقييد الجهود الرامية إلى إحراز تقدم بشأن رؤية أطول أمداً للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة كما ان انهيار أسعار النفط العالمية في ظل وباء" كوفيد " 19 – أدى إلى زيادة تقييد القدرة المالية للحكومة على دعم الإصلاح وإحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة.

العراق والصراعات وأهداف التنمية المستدامة.

مر العراق بسلسلة متواصلة من النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، انعكست على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وتكبد البلد خسائر فادحة، بالرغم من الجهود المبذولة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة من خلال اليات التنسيق وخطط التنمية الوطنية[٢٣]، لا تزال هناك عدة تحديات مطروحة من اهمها[٢٤]:-

١- **تحديات امنية:** لا تزال تحتل موقع الصدارة بين التحديات الأخرى، وما تعززه هذه التحديات من مشاكل تعرقل أي خطوات إصلاحية.

٢- **تحديات سياسية:** الخلافات المتواصلة على تولي السلطة، وعدم نضوج القرار السياسي، الذي يخدم متطلبات خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة صالح المجتمع العراقي بعيدا عن أي تحزب او دكتاتورية، تعد من المعوقات الرئيسية التي تعرقل أي خطوة إصلاحية لأجراء تأثير إيجابي على مؤشرات التنمية المستدامة.

٣- **تحديات الفساد الإداري والمالي:** بالإضافة الى ضعف الإصلاح الإداري وسوء استخدام الموارد المالية، أدى الى وضع عراقيل امام خطط التنمية الوطنية المستدامة.

٤- **الضعف المؤسساتي:** عدم استكمال نضوج مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والقانونية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة.

٥- **تحديات بيئية:** كان لمخلفات الحروب والنزاعات المتكررة دورا في التدهور البيئي المستمر، لا سيما ضعف الإنتاج الزراعي ومشكلة التصحر، وندرة المياه، والتلوث الناتج عن مخلفات الحروب.

للنزاعات عواقب إنسانية جسيمة، فهي تعطل الحياة بكافة اوجهها، وتقوض الحصول على الخدمات الأساسية وتلحق الضرر بالبنية التحتية، وتزيد من التعرض الى المخاطر الطبيعية والبشرية، صدر في عام ٢٠٢٠ تقرير تشاركي بين جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وهو جزء من برنامج تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئمائي للأمن البشري. يُشير الى إن الكلفة الاقتصادية للعنف والصراعات شهدت مستوى عالي جداً، كما موضحة في الشكل الآتي.شكل (١): الكلف الاقتصادية للعنف (%) من الناتج المحلي الإجمالي

من جانب آخر، أدت النزعات والصراعات الى انهيار المؤسسات النظامية الأمر الذي أدى الى نمو الاقتصاد غير النظامي، مما انعكس بشكل سلبي على الأنشطة الاقتصادية النظامية، فغالباً ما تتعطل الشركات والمؤسسات العامة، ويتحول العمال الى القطاع غير النظامي للحفاظ على سبل العيش.وأشار المراقبون الى إن العنف والصراع والنزاعات المستمرة أدت الى زيادة النزوح القسري للسكان وأدت الى تفاقم الخلل في العوامل البنيوية المحددة للفقر واعاق الحصول على الاحتياجات والخدمات الأساسية، بما في ذلك العمل والصحة والتعليم والأمن، ويوضح الشكل الآتي اللاجئون والنازحون كنسب مئوية من السكان لبعض الدول العربية ووضع العراق فيه.شكل (٢): اللاجئون والنازحون داخلياً (%) من مجموع السكان ووضع العراق فيه

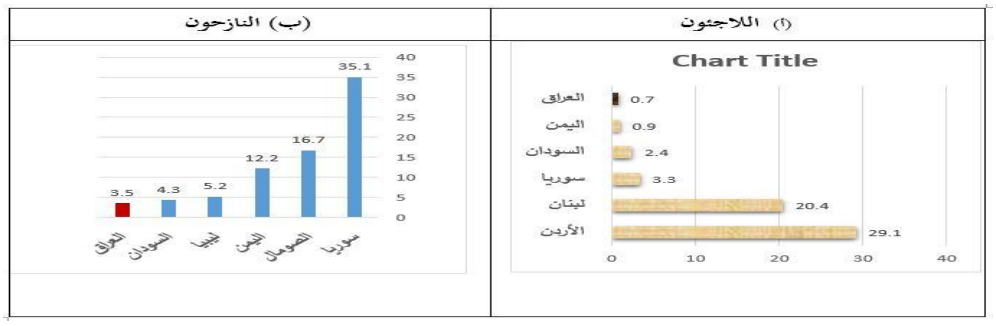

العراق هم نازحون، ويقيمون على مقربة من النزاعات العنيفة ويعيشون في مخيمات، الأمر الذي يولد حالة من انعدام الأمن الإنساني ويفاقم الفقر ويعيق الوصول الى الخدمات الأساسية ويزيد الضغط على الموارد المحلية ومن ثم تزداد التحديات أمام تحقيق التنمية المستدامة.

وفي سياق متصل، أشار التقرير الى إن نمو الشبكات الاجرامية عبر الوطنية[٢٥]، أيضاً ظاهرة مثيرة للقلق وقوضت سيادة القانون وظروف الأمن والاستقرار الاقتصادي اللازمة للتنمية المستدامة، فتدهور قدرة الدول على فرض رقابة فعالة على حدودها خلقت حوافز مريحة للأنشطة الاقتصادية غير المشروعة ومثلت بيئة خصبة للأنشطة الاجرامية.وقد باتت الشبكات الاجرامية والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة من الهواجس العالمية التي تتحدى سيادة القانون وتُهدد التنمية المستدامة على عدة جهات منها، تقويض سيادة القانون وحرمان الحكومات من الإيرادات وتيسير الفساد ومزاحمة النشاط الاقتصادي.وفي هذا الإطار، شدد مجلس الأمن مراراً وتكراراً على هذه الروابط المتبادلة بين الجريمة المنظمة والتنمية المستدامة، وقد تناول هذه الظاهرة وأصدر العديد من القرارات، ويوضح الشكل الاتي القرارات المتعلقة بالجريمة المنظمة في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٩شكل (٣) قرارات مجلس الامن المتعلقة بالجريمة المنظمة بحسب نوع الجريمة خلال المدة ٢٠١٠-٢٠١٩ الخاصة بالعراق(%)

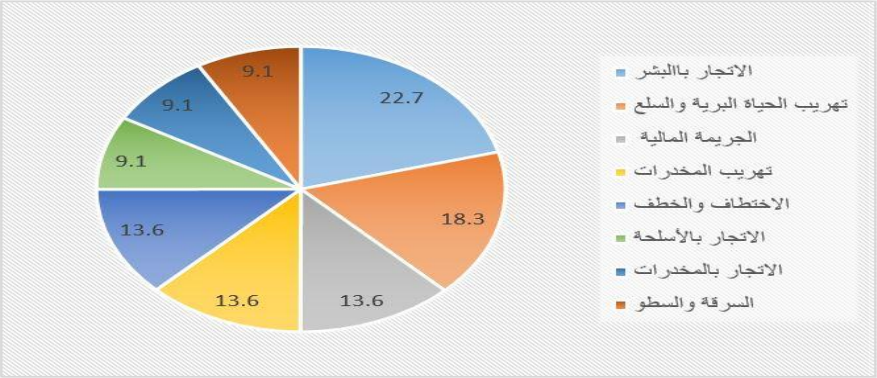

أما فيما يتعلق بالفقر وانعدام الأمن الغذائي فقد أشار التقرير الى إن هاتان الظاهرتان متفشيتان بالمنطقة العربية وتُشيران وبوضوح الى الآثار الواسعة النطاق للنزاع الواسع النطاق على مدى العقد الماضي. وأشار الى ان عدد السكان في العراق الذين يحتاجون الى المساعدة (بمختلف اشكالها) قد بلغ نحو ١٦.٤ مليون شخص (نحو ٥٠٪ من السكان) وهي نسبة كبيرة جداً، وسيتوجب إنهاء الفقر وتحقيق الامن الغذائي بمعالجة القضايا الأساسية المتمثلة في الهشاشة والظلم والاستبداد والنزاع والنزوح.وفيما يتعلق بالتعليم والذي يُعد عنصر حاسم للنمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، أشار التقرير الى إن عدم حصول الأطفال على التعليم يعرضهم للاستغلال الجسدي والنزاع ويعيق حصول الأطفال على التعليم عن طريق تقويض نظم التعليم وخلق حواجز أمام وصول السكان المتأثرين بالنزاع، وفي الدول التي تشهد نزاعات أدى دمار المدارس ومحدودية عدد المدرسين الى تآكل نظم التعليم واعاقة القدرات على توفير فرص الحصول على تعليم، ويشكل تدهور البنية التحتية تحدياً لآفاق النمو الاقتصادي والتنمية على المدى الطويل[٢٦].بالنسبة لخدمات الحصول على الماء الصالح للشرب وخدمات الصرف الصحي، فقد أشار التقرير الى إن سنوات الصراع والحروب الطويلة في العراق قد عرقلت حصول الجميع على هذه الخدمات، وتفاقمت هذه التحديات وتجلت في فجوات كبيرة انعكست على مسار التنمية من خلال العدد الهائل من سكان البلد الذين يحتاجون الى المساعدة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظم الصحية، وقد أظهر العراق تقدماً غير كافٍ نحو تحقيق الأهداف المنشودة هناك فجوة تُقدر بـ(٣٥٪) من جانب آخر، عرج التقرير على مشكلة التغير المناخي والذي أصبحت تمثل تحدياً خطيراً وكبيراً بوصفه أحد العوامل المسببة للاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، فمن المتوقع أن يشهد العراق خلال القرن الحادي والعشرون حالات متطرفة وغير مسبوقة وتزايد درجات الحرارة الى مستويات تاريخية غير مسبوقة يصاحبها انخفاض في هطول الامطار وارتفاع في وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة في ظل الوضع الراهن لانبعاثات الغازات، مما يؤدي الى ندرة الموارد المائية وارتفاع نسب الاجهاد المائي، كل ذلك يؤدي الى خسائر كبيرة في الإنتاجية وانخفاض الإنتاج الزراعي وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن الخسائر الاقتصادية الأخرى والمخاطر على السياحة والهجرة والنزوح من الريف الى المدينة مما يسبب ضغوطاً كبيرة ويفاقم اتجاهات التعثر في مسار التنمية المستدامة[٢٧].إجمالاً، لقد خلفت سنوات الصراع والنزاعات في العراق صدمة سلبية ذات آثار طويلة الأمد في مختلف جوانب التنمية، فإلى جانب ارتفاع نسب الوفيات وتدمير البنية التحتية، أثر النزاع ويؤثر في تعطل سبل العيش وزيادة الفقر وفقدان الأمن الإنساني (النزوح والهجرة) والجوع وسوء التغذية وزيادة حدة الفقر، وحَد من فرص الحصول على الخدمات الأساسية (مثل الصحة والتعليم والماء الصالح للشرب والصرف الصحي. الخ)، وأدى الى تآكل قدرة الدولة على تنفيذ السياسات اللازمة لتعزيز تقديم الخدمات وتحسين البنية التحتية والفوقية (جوهر العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها)،

الى جانب تقويض سلطة الدولة وسيادة القانون[٢٨] وبدون السلام والاستقرار لا يمكن تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وتؤكد خطة أهداف عام ٢٠٣٠ على إنه " لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة بدون سلام ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة[٢٩].

القيادة بعد انتهاء النزاعات عنصر أساسي في بناء التنمية المستدامة

أوضحت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أن هدفها المنشود هو تحويل العالم الى عالم امن دون نزاع. ويشير الإعلان عن حق إلى أنه "لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة"". ويجب ألا تقلل واقعة أن هذا الهدف يحمل رقم ١٦ من أصل ١٧ هدفا، هي أهداف التنمية المستدامة، من أهمية تحول البلدان المعرضة للنزاعات ومنها العراق إلى دول مسالمة ومشاركتها في تحقيق التنمية المستدامة .وتدعم الأمم المتحدة اليوم أكثر من ١٦ عملية لحفظ السلام و ١١ بعثة سياسية خاصة وعملية لبناء السلام وكثير من البلدان التي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة من البلدان المدرجة في قائمة مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، التي تضم الآن ٢٠ بلدا، وهي بلدان تسعى إلى التغلب على عدم الاستقرار والخروج من فخ النزاعات والإفلات من براثن الفقر. إلا أن كثيرا منها يتزعّمه قادة يتمسكون بالسلطة والثروة على حساب وحدة بلدانهم ورفاه شعوبها وتتمثل المهمة الحيوية للقيادات الوطنية في المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى ترسيخ الاستقرار السياسي، حسب الاقتضاء، وبين متطلبات حكم بلدانهم، من خلال التأثير على فكر وسلوك خصومهم وأتباعهم على حد سواء. ويتطلب ذلك التحلي بصفات القيادة الحازمة والاستعداد لتقبل واقع تباين المصالح وتقاسم التطلعات. ولعل الطريق المضمون لبناء مجتمع قائم على سيادة القانون هو اتباع القادة الطريق القويم ومراعاة الانضباط في سلوكهم وتصرفاتهم الشخصية، عوضا من استخدام السلطة والقوة للتشبث بكراسي الحكم .وفي البلدان المعرضة للنزاعات والبلدان الخارجة من نزاعات يستغرق إعداد أطر سيادة القانون والأطر المؤسسية الأخرى للحكم الديمقراطي في هيئتها الكاملة فترة من الزمن. ويتمثل أهم المتطلبات في المشاركة النشطة من قبل القادة الوطنيين والمحليين، الذين يستطيعون إعادة الإحساس بالكرامة إلى السكان المحليين عن طريق التقيد بالمعايير العالمية لأنماط الحكم بعد تكييفها لتتسق مع المعايير المحلية. ومن الضروري البحث عن مثل هؤلاء القادة الملتزمين بمبادئ الحكم الأساسية في البلدان الخارجة من نزاعات ودعمهم، إلى حين تأسيس آليات سيادة القانون والأليات المؤسسية الأخرى وقبولها بشكل كامل لدى السكان والمجتمع بأسره. وأعتقد أن هذا النهج أكثر فعالية من التركيز المفرط للجهود على بناء الهياكل ووضع الإجراءات المؤسسية مع قِلّة الاهتمام بالقيم والتقاليد والعادات المحلية. ومن شأنه أيضا أن يعزز الميزات الأخلاقية والمهنية لقادة ومديري مؤسسات الحكم المحلي ويحسّن الشفافية والمُساءَلة. ويجب أن يتسم الحكم عقب انتهاء النزاعات بصفات القيادة المنضبطة وأن تُرفع معايير القيم الأدبية والأخلاقية بغرض الحد من رغبة الحكام في إطالة أمد بقائهم في السلطة. فالمهمة الأساسية لقادة البلدان الخارجة من النزاعات هي الإعداد لانتقال سلطتهم بسلاسة إلى من يخلفهم[٣٠].

رؤية العراق ٢٠٣٠ لتفعيل التنمية المستدامة :تتمثل رؤية العراق ٢٠٣٠ في "إنسان ممكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع، وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد "وتحدد هذه الرؤية في مضمونها عقدة اجتماعية جديدة بين الدولة والمواطن الذي ستعزز ثقته في الحكومة، فتتوافر له فرص تطوير الذات والعمل وكسب الدخل، وستعمل الدولة على تطوير الأنشطة الاقتصادية ورسم مسار الإصلاحات التي تعالج تحديات الماضي، وتوفر الاستراتيجيات التنموية التي ينبغي لها أن تحقق هذه الرؤية إطارا لما يمكن تحقيقه في ضوء التحديات الخارجية والداخلية والإمكانات الوطنية – وبالتحديد تنوع شعبه وموارده الطبيعية وموقعه الجيوستراتيجي – وتنطلق هذه الرؤية من أبعاد التنمية المستدامة التي تستجيب لها مطامح العراق في الوصول إلى إنسان ممكن في بلد آمن وموحد، ومجتمع قائم على منهج الحق للجميع، ونظام اقتصادي ذي توجه لسوق اجتماعي متنوع، يتسم بدرجة استقرارية عالية، مع توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للجيل الحالي والأجيال المستقبلية بما يحقق تحسن مستدام في جودة نوعية حياة الناس، ويضمن استدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية، ويعزز حماية التنوع البيولوجي، من خلال مؤسسات حكومية تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والإنسانية للمواطنين للوصول إلى المسارات المطلوبة بما يحقق المساواة لجميع المواطنين. وقد حددت الرؤية كل من التحديات المتمثلة بـــ (السكان وإهدار الهبة الديمغرافية، والفساد، واحادية الاقتصاد، والاستقرار والأمن الإنساني، وتدهور نوعية الحياة) وكذلك الأولويات التي تقابلها والمتمثلة ب (بناء الإنسان، والحكم الرشيد، وتنوع الاقتصاد، والمجتمع الأمن، والبيئة المستدامة)[٣١].ما زال العراق يخطو خطواته الجادة من اجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والتعافي من اثار الحروب والنزاعات، فقد صنف ضمن التسلسل ٢١/١٢ ضمن تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية للعام ٢٠٢٢[٣٢]. وهذا المؤشر يحسب لصالحه من مجمل الأداء العام للمنطقة العربية.

الخاتمة :

عادة ما يواجه قادة البلدان الخارجة من النزاعات ثلاثة تحديات رئيسية: أولا، بناء مجتمعات مسالمة ومستقرة وعادلة وشاملة للجميع؛ ثانيا، بناء قوة عاملة ماهرة ومؤسسات قوية وتتسم بالشفافية والمُساءلة والفعالية؛ وثالثا، تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يوفر لجميع السكان فرص متساوية للوصول إلى العدالة والحصول على التعليم والصحة والعمالة. ولكي يحدث هذا، يجب أن تتغير عقلية وطريقة تفكير القادة والمواطنين معا في البلدان الخارجة من النزاعات. ويجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد للمساعدة في هذه العملية. ولذلك من اجل تعزيز التنمية المستدامة المتأثرة بالنزاعات المسلحة يجب انهاء اي عنف مسلح لان وجودها تعد بؤر للتوتر وتفشي افة الارهاب والتطرف العنيف ومن ثم مدعاة للقلق وعائق امام دوران عجلة التنمية، ولهذا يجب تظافر الجهود على المستوى المحلي والدولي والاقليمي لمعالجة جذور النزاعات وتعزيز التعاون القضائي المحلي والعربي كأحد المفاتيح الناجعة في سبيل مواجهة أي عنف مسلح وفي ذات الوقت العمل المشترك لانهاء النزاعات المسلحة المستمرة في المنطقة .

المصادر

المصادر العربية

١. حسين ، زيد حبيب ، رؤية تنموية لاقتصاد ما بعد النزاعات في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ٢٠٢٠، المجلد ١٨ ، العدد ٧٦ .

٢. حمدان ، خوله حسين ، برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، مجلة جامعة بابل ، المجلد ٢٦ العدد ٢ ٢٠١٨ .

٣. دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ١٩٩٧م.

٤. محمد ، حياه جمعه ، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة لارك للعلوم الاجتماعية ، ج٣ ، العدد ٣١ ، ٢٠١٨ .

٥. لبنان هاتف الشامي، اسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ٢٠١٩،

٦. نجاة النيش، الطاقة والبيئة والتنمية المستدامة: آفاق ومستجدات، منشورات المعهد العربية للتخطيط، الكويت، ٢٠٠١م.

٧. هاشم ، حنان عبد الخضر ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق ، مجلة مركز دراسات الكوفة ، ٢٠١١، المجلد ١ العدد ٢١ .

٨. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن والمهندي ، حسن ابراهيم وابراهيم ، عيسى جمعه ، اقتصاديات البيئة ، دار المناهج ، عمان ، ٢٠١٠ .

٩. وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه منشورة، جاعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، الجزائر، ٢٠١٩.

١٠. وزارة التخطيط ، رؤية العراق ٢٠٣٠ ، . https://mop.gov.iq .

١١. تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام ٢٠١٩. دبي وأبو ظبي ونيويورك: مدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة متاح على الموقع الالكتروني : https://mbrsgcdn.azureedge.net/

١٢. اعلان ريو ١٩٩٢ .

المصادر الاجنبية

1. Harris, J., M. , 2000, Basic Principles of Sustainable Development, DEVELOPMENT, AND environment institute working paper.
2. J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998
3. Sukehiro Hasegawa, Primordial Leadership: Peacebuilding and National Ownership in Timor-Leste (Tokyo, New York, United Nations University Press, 2013), pp. 275 - 276.
4. Geis, Don, & Kutzmark, Tammy, 2005, Developing Sustainable Communities: The Future is Now. ,1997
5. Adolf Sotoca, Ana Catalani, Mahmoud,Y. Ghoneem, Mourad S. Amer, Improving Sustainability Concept in Developing Countries (ISCDC),v34,2016

الهوامش

[1] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٨٣.

[2] Geis, Don, & Kutzmark, Tammy, 2005, Developing Sustainable Communities: The Future is Now. ,1997, P.2.

[3]Adolf Sotoca, Ana Catalani, Mahmoud,Y. Ghoneem, Mourad S. Amer, Improving Sustainability Concept in Developing Countries (ISCDC),v34,2016,p.265.

https://www.sciencedirect.com/journal/procedia-environmental-sciences

[4] Harris, J., M. , 2000, Basic Principles of Sustainable Development, DEVELOPMENT, AND environment institute working paper. p.281.

(٥) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٢٩، ص٨٤.

(٦) يستخدم كثير من الباحثين مصطلح الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، ونفضل هنا مصطلح الاستغلال العقلاني على اعتبار أن الاستخدام الأمثل هو مفهوم نسبي، فما هو أمثل في منطقة قد لا يكون كذلك في منطقة أخرى، بينما الاستغلال العقلاني يعني أن استغلال الموارد يخضع لظروف ومعطيات الواقع ومنطقه ويسعى لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية ممكنة.

[7] J.Kozlowski and G.Hill, Towards planning for Sustainable Development, A Guide for the Ultimate Environmental Threshold (UET) Method, Ashgate publications, Sydney, 1998,p.11.

[8] Kozlowski and Hill, 1998, P.16-17.

[٩] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ١٩٨٩م، ص٢٨-٢٩.

[١٠] المرفق الأول لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ص٢.

[١١] المصدر نفسه، ص٣.

[١٢] المصدر نفسه، ص٣.

[١٣] المصدر نفسه، ص٤.

[١٤] المصدر نفسه، ص٤.

[١٥] المرفق الأول لتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ص٣.

[١٦] للمزيد ينظر: وافي حاجة، الحماية الدولية للبيئة في اطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه منشورة، جاعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، ٢٠١٩.

[١٧] المبدأ ٢٠ من اعلان ريو١٩٩٢.

[١٨] المبدأ ٢١ من اعلان ريو ١٩٩٢

[١٩] المبدأ ٢٢ من اعلان ريو ١٩٩٢.

[٢٠] على سبيل المثال لا الحصر (مبدأ الحيطة – مبدأ الملوث الدافع – مبدأ العدالة – مبدأ النهج الوقائي- مبدأ الحكم الرشيد ...) للمزيد ينظر بهذا الشأن: وافي حاجة، مصدر سابق، ص٢٢.

[٢١] الإعلان العربي عن اهم المعوقات التي تواجه التنمية المستدامة في الدول العربي عند عقد مؤتمر القمة العالي للتنمية المستدامة في جنوب افريقيا لعام ٢٠٠٢ ، للمزيد ينظر: التنمية المستدامة في الوطن العربية بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي – جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعات للدراسات والبحث العلمي، ١٤٢٧هـ، ص ٨٢-٨٣.

[٢٢] حنان عبد الخضر هاشم، واقع متطلبات التنمية المستدامة في العراق ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد٢١،٢٠١١، ص٢٦١.

[٢٣] ينظر: خطة التنمية الوطنية ٢٠١٨-٢٠٢٢ ، متاح على الموقع

https://old.mop.gov.iq/static/uploads/8/pdf تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٧/٣١

[٢٤] ينظر: لبنان هاتف الشامي، اسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق: المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن ٢٠١٩، ص٢٥٢.

[٢٥] مجموعة من الجماعات الاجرامية التي تستغل الفرص كما في البلدان ذات الحكومات الضعيفة او تلك التي يوجد بها صراع او عدم استقرار سياسي (الدول الهشة) لجني المال عن طريق النشاطات الغير مشروعة أ وقد عرفتها الأمم المتحدة في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، في المادة الثانية "بأنها جماعه ذات هيكل تنظيمي تتألف من ثلاثة أشخاص فأكثر ، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية ، من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخر"

[٢٦] حمدان ، خوله حسين ، برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، مجلة جامعة بابل ، المجلد ٢٦ العدد ٢ ٢٠١٨ ، ص ١١٩– ١٢٥ .

[٢٧] محمد ، حياه جمعه ، رؤيا مستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة في العراق ، مجلة لارك للعلوم الاجتماعية ، ج٣ ، العدد ٣١ ، ٢٠١٨ ، ص ١٨٩– ١٩٨.

[٢٨] وداد حماد مخلف، معوقات التنمية المستدامة في الدول النامية، العراق انموذجا، بحث منشور، مجلة الجامعة العراقية، العدد٥٨،ج١،ص ٣٨٤.

[٢٩] حسين، زيد حبيب، رؤية تنموية لاقتصاد ما بعد النزاعات في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، ٢٠٢٠، المجلد ١٨، العدد ٧٦، ص٥٣– ٥٥.

[30] Sukehiro Hasegawa, Primordial Leadership: Peacebuilding and National Ownership in Timor-Leste (Tokyo, New York, United Nations University Press, 2013), pp. 275 – 276.

[٣١] وزارة التخطيط ، رؤية العراق ٢٠٣٠ ، ص٣.

[٣٢] تقرير مؤشر ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية للعام ٢٠١٩. دبي وأبو ظبي ونيويورك: مدرسة محمد بن راشد للإدارة الحكومية، وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية، وشبكة الأمم المتحدة لحلول التنمية المستدامة متاح على الموقع الالكتروني : https://mbrsgcdn.azureedge.net/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/٨/٢